الجمهورية العربية المتحدة

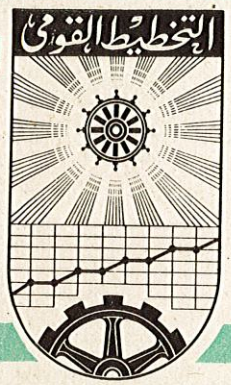

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (٨٢٠)
مسلسل رقم (١)

التوسع الزراعى الافقى فى الجمهورية العربية المتحدة

الجزء الاول

الموارد الارضية

اعداد

الدكتور محمد جلال الدين ابوالدهب
احمد اشرف شمس الدين
سعد طه علام
محمد سمير مصطفى

فبراير ١٩٦٨

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

الآراء التي وردت في هذه المذكرة

تمثل رأي الكاتب ولا تمثل رأي المعهد ذاتـــه

معهد التخطيط القومى

بحث التخطيط طويل الاجل

مجموعة التوسع الافقى فى الزراعة

*

التوسع الزراعى الافقى فى الجمهورية العربية المتحدة

الجزء الاول

الموارد الارضية

بيان المحتويات

	صفحة
تمهيد	ب
مقدمة	١
المساحة المنزرعة بالجمهورية وتطورها	٨
استصلاح الأراضى	١٨
نشاط استصلاح الاراضى فيما بين عامى ١٨٩٧ ـ ١٩٦٠	٢٤
خطة التنمية الخمسية الاولى واستصلاح الأراضى ٦٠ ـ ١٩٦٥	٢٦
مقترح خطة التنمية الثانية واستصلاح الاراضى ٦٥ ـ ١٩٧٢	٥٤
استغلال وتنمية الاراضى المستصلحة (الاستزراع)	٦١
نشاط الاستزراع فى السنوات ٦٠ ـ ١٩٦٥	٦٦
مقترح خطة التنمية الثانية واستزراع الاراضى	٧٥
مشاكل وعقبات التوسع الزراعى الافقى	٨٤

تمهيـــــــد

تتطلب عمليات رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية — وخاصة فى الدول ذات الاقتصـــــاد الموجه كالجمهورية العربية المتحدة — وضع خطوط عريضة وطويلة الاجل فى اطار الدراسات التخطيطية الموجهه للأنشطه الاقتصادية . فالدراسات والبحوث التخطيطية طويلة الأجل من ضروريات دقـــــة وسلامة السياسات الموضوعة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ، وتتطلب تعبئة كافة الجهـــــود والطاقات لمحاولة تحقيقها . اذ تعتبر تلك الدراسات عملية استكشاف للمسار الذى تعبأ نحـــــوه كل هذه الطاقات الانتاجية ، مع تحديد — والتعرف الشامل على الامكانيات المتاحة من المـوارد الانتاجية التى تحقق هذه الأهداف .

ويقوم معهد التخطيط القومى بعمل دراسة تخطيطية طويلة الأجل لتقدير الكميات المتوقـــع عرضها من السلع الاستراتيجية حتى عام ١٩٨٠ ، هذا بالاضافة الى تقدير الطلب على هذه السلـع فى تلك الفقرة . لذا قسم البحث الشامل الى مبحثين أساسيين :

أ — الطلب على السلع الاستراتيجية فى الأجل الطويل . وتقوم بدراسته لجنة خاصة من الخـــبراء والباحثين بالمعهد .

ب — العرض من السلع الاستراتيجيه فى الأجل الطويل — وتختص بدراسته لجنة أخرى من الخبراء والباحثين — ويتضمن ذلك :

١ — الكميات المعروضة من السلع الزراعية سواء مصنعة وغير مصنعة .

٢ — الكميات المعروضة من السلع الصناعية .

وفى مجال تقدير الكميات المعروضة من السلع الزراعية الغير مصنعة يتطلب الأمر عمل دراســة وتحليل لامكانيات التوسع الافقى والرأسى فى الموارد الانتاجية اللازمة لزيادة الانتاج الزراعـــى . وتقوم بدراسة كل من الشقين مجموعة من الخبراء والباحثين ، الأولى مجموعة التوسع الرأســـى ، والثانية مجموعة التوسع الافقى الزراعيين .

١ ـ تختص المجموعة الأولى بدراسة وتحليل امكانيات التوسع الزراعى الرأسى لتقدير وتحديد الانماط الحديثة لأوجه النشاط الزراعى ، عن طريق تحليل امكانية رفع كفاية كل مورد انتاجى على حدة ، سواء ـ الارض الزراعية ـ العامل الزراعى ـ الآلة الزراعية ـ الحيوان ٠٠ الخ

٢ ـ وتختص المجموعة الثانية بدراسة وتحليل امكانيات التوسع الزراعى الافقى لتقدير امكانية زيادة المتاح من تلك الموارد الانتاجية الزراعية ٠

ويستهدف هذا الجزء ـ من سلسلة الابحاث التى ستصدرها تباعا مجموعة التوسع الأفقى الزراعى عن دراسة التوسع الافقى فى الموارد الانتاجية فى الأجل الطويل ـ بدراسة الموارد الارضية التى يمكن أن تنفذ فيها مشروعات التوسع الافقى فى ج ٠ع ٠م ٠ حتى عام ١٩٨٠ ، واحتمالات الزيادة المستقبلة فى عنصر الأرض كأحد العناصر الانتاجية الهامة التى تتطلبها عملية التوسع ٠ ذلك بالاضافة الى الدراسات الاخرى التى ستشمل بحث امكانية التوسع الافقى فى الموارد التالية :

١ ـ الموارد المائية والمصارف ٠
٢ ـ الآلات الزراعية والقوى المحركة فى القطاع الزراعى ٠
٣ ـ موارد الانتاج الحيوانى ٠
٤ ـ الكميات المنتجة من الأسمدة ٠
٥ ـ الموارد البشرية الزراعية ٠
٦ ـ التمويل الزراعى ٠

وغيرها من الموارد الانتاجية الزراعية ٠

ومن النتائج التى ستتحصل عليها المجموعتين ، وعن طريق العمل المشترك بينهما يمكن تقدير المعروض من السلع الاستراتيجية الزراعية الغير مصنعة فى السنوات المختلفة القادمة حتى عام ١٩٨٠ ٠

مقدمـــــــة

كان لتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتضخمها في السنوات السابقة لقيام الثورة عام ١٩٥٢ ، ضرورة اتباع أسلوبا ثوريا في محاولة القضاء على ـ أو التخفيف من ـ حدة هـــذه المشكلات .

وكان من أهم هذه المشكلات وضوحا وأكثرها ضخامة ، هي مشكلة اختلال التوازن بـــين الموارد الأرضية الزراعية وبين السكان ، سواء من حيث العلاقة بين المساحات المنزرعـــــة أو المساحات المحصولية ، وبين السكان . الأمر الذى أدى الى انخفاض مستوى الدخل الحقيقى من ناحية السلع الغذائية بصفة خاصة والسلع الزراعية بصفة عامة . وبمرور الوقت تتفاقم المشكلـــة بالشكل الذى يؤدى الى أن تصبح عبئا خطيرا ليس من السهل التخفيف من حدته . ذلـــك بالاضافة الى المشكلات الاقتصادية الأخرى التي تنشأ عن اختلال التوازن بين قطاع الزراعة وبـين القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي لا مناص للنهوض بها الا بتحرر الاقتصاد من قبضة الزراعـــة والانطلاق به فى مجالات صناعية أخرى . وهذا يتم بمزيد من الجهد المتوازن فى قطاع الزراعـــة نفســـه .

واستعراض المشكلة السكانية الأرضية فى ج ع م ، والتعرف على أهم خصائصهـــــا وسماتها ، يساعد كثيرا فى ايجاد الحلول المناسبة والممكنة للتخفيف من حدة هذه المشكلة ، وبالتالى رسم السياسات الزراعية السليمة . فقد بلغ المتوسط السنوى لمعدل الزيادة السكانيـة فى الجمهورية حوالى ٢٫٨ ٪ ، الأمر الذى سيؤدى الى أن يبلغ عدد السكان ما يقرب مـــن ٥٢٫٥ مليون نسمة عام ١٩٨٥ بزيادة قدرها حوالى ٢٣٫١ مليون نسمة عما كان عليه عام ١٩٦٤/ ١٩٦٥ (١) . وتتضح خطورة مثل هذه المعدلات المالية للزيادة السكانية ، اذا ما قورنـــت تلك الأرقام والمعدلات ، بتلك السائدة فى مجال زيادة المساحات المنزرعة والمحصوليـــــة بالجمهورية ، واذا ما أخذ فى الاعتبار أن مستوى التغذية الحالى للفرد لم يزل دون المستـوى

---

(١) بيان السيد / رئيس الوزراء ووزير التخطيط عن الخطة الخمسية الثانية للتنمية ـ وزارة التخطيط القومى ـ الجزء الاول ص ٩ .

الغذائى الطبيعى ، فضلا عن أن مساحة الاراضى المنزرعة لاتزيد عن ٤ر٢ ٪ من المساحة الاجمالية للجمهورية . فاذا لم يصحب الزيادة فى عدد السكان زيادة مقابلة فى المساحات المنزرعة ، ولم يفوق معدل الزيادة فى الانتاج الزراعى معدل الزيادة السكانية سيؤدى هذا الى تفاقم المشكلة تفاقما خطيرا .

وتشير البيانات الى أن حصة الفرد من الاراضى المنزرعة فى انخفاض مستمر بمعدل ثابت قدره ٠٠٥ر٠ فدان / فرد سنويا تقريبا . فقد كان نصيب الفرد من الارض الزراعية حوالى ٥٢ر٠ فدان / فرد عام ١٨٩٧ وانخفض الى ٢٦ر٠ فدان / فرد عام ١٩٥٢ ثم الى ٢١ر٠ فدان / فرد عام ١٩٦٤ . كما أن نصيب الفرد من المساحة المحصولية لهذه الاراضى انخفض من ٦٨ر٠ فدان / فرد عام ١٩٠٧ الى ٤٨ر٠ فدان / فرد عام ١٩٥٢ . ثم الى ٣٦ر٠ فدان / فرد عام ١٩٦٤ .

هذا بالاضافة الى أن مستوى التغذية للسكان بالجمهورية يعتبر من المستويات الدنيا ، بالمقارنة بمثيلتها السائدة فى العالم . اذ أنه أقل بكثير من المستوى الضرورى لاحتياجات الفرد البيولوجية . وبدراسة تطور المستوى الغذائى لهؤلاء السكان (١) نجد أنه كان فى المدة ما بين ١٩٤٨ الى عام ١٩٥٢ لم يتعدى ٢٣٧٠ سعر حرارى بالاضافة الى ١٢ جم بروتين حيوانى يوميا فى المتوسط . وارتفع هذا المستوى الى حوالى ٢٥٧٠ سعر حرارى بالاضافة الى ١٣ جم بروتين حيوانى يوميا فى المتوسط فى المدة ما بين عامى ٥٤ ، ١٩٥٧ . أما فى المدة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٢ انخفض هذا المستوى الى ٢٥٣٠ سعر حرارى بالاضافة الى ١٢ جم بروتين حيوانى فى اليوم فى المتوسط . هذا فى حين أن المستوى الطبيعى للفرد يبلغ حوالى ٣٠٠٠ سعر حرارى مع ٥٨ جم بروتين حيوانى يوميا .

ولقد وجد أن نصيب الفرد من السعرات الحرارية المنتجة محليا (٢) ، لا يزيد عن حوالى ١٥٠٥ سعر حرارى فى اليوم . بينما يستهلك الفرد ما يقرب من ٢٥٧٠ سعر حرارى

---

(١) وزارة الزراعة — نشرة الاقتصاد الزراعى — السنوات المختلفة .

(٢) طبقا لبيانات الانتاج من السلع الغذائية عام ١٩٦٠ — وزارة الزراعة .

يوميا ، مما يؤدى الى استيراد مواد غذائية بما يعادل ١٠٦٥ سعر حرارى يوميا للفرد ، للمحافظة على المستوى الحالى المنخفض للتغذية . والوصول بهذا المستوى المنخفض الى المستوى الطبيعى للتغذية وقدره ٣٠٠٠ سعر حرارى يوميا للفرد الواحد ، يتطلب ذلك اما مضاعفة الانتاج - وخاصة من المحاصيل الزراعية الغذائية - أو سد هذا النقص عن طريق الاستيراد . لذا أصبح زيادة الانتاج الزراعى هدفا انسانيا ملحا لمقابلة هذا النقص فى المستويات الغذائية ، ولمقابلة المعدل السريع لنمو السكان ، خاصة وأن مقابلة تلك الاحتياجات الغذائية بالاستيراد الخارجى ، أصبح أمرا تتهدده السياسات الدولية والعلاقات السائدة بين الدول .

هذا هو الجانب الانسانى الاجتماعى من حتمية التنمية الزراعية والانطلاق بها الى محاولة الاكتفاء الذاتى وخاصة الغذائى منه . فضلا عن الجوانب الاقتصادية الأخرى التى تحكمها ظروف العلاقات الاقتصادية المختلفة بين القطاعات الانتاجية بعضها البعض ، والتى تتطلب ضرورة ايجاد التوازن فى نمو تلك القطاعات عند بذل أية مجهودات انمائية . فيتبين من دراسة تلك الجوانب الاقتصادية مدى أهمية قطاع الزراعة كنشاط اقتصادى هام يعتبر ركيزة أساسية وركنا هاما فى التركيب الاقتصادى للدول النامية وخاصة الزراعية منها كما هو الحال فى ج . ع . م . فيعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات المكونة للهيكل الاقتصادى المصرى اذ يعمل به نحو ٦٢ر٢ ٪ من مجموع العاملين بالدولة بين مزارع وعامل وموظف بمجموع قدره حوالى ٨ مليون نسمة ، ويدر دخلا قوميا يمثل ٤٩ ٪ من جملة الدخل من القطاعات السلعية وبنسبة ٤٠ ٪ من القيمة الاجمالية للانتاج العام للدولة .

وتعتمد السياسة التصديرية كثيرا على قطاع الزراعة ، اذ بلغت قيمة الصادرات الزراعية عام ١٩٦٥/٦٤ حوالى ٧٠ر٣ ٪ من اجمالى قيمة الصادرات وبنسبة قدرها ٨٠ ٪ من اجمالى الكميات المصدرة للعالم الخارجى . ذلك بالاضافة الى أن الزراعة هى المصدر الأساسى فى بلدنا للغذاء والكساء ، وتعتبر المصدر الرئيسى لمستلزمات الانتاج اللازمة لقيام ونمو النشاط الصناعى ، كما وأنها أكبر سوق للمنتجات الصناعية خاصة الآلات والأسمدة والوقود والمبيدات .

ولقد أدت تلك العوامل السابق ذكرها الى أن تتخذ الدولة أسلوب التخطيط الاقتصادى

والاجتماعى الشامل منهاجا للتخفيف من حدة هذه المشاكل . وبانتهاج الدولة لهذا الأسلوب — منذ أن أقر برنامج الخطة الخمسية الأولى للتنمية بهدف مضاعفة الدخل القومى فى ١٠ سنوات — بدأت مرحلة الانطلاق فى كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية . والتى كان لقطاع الزراعة فيها نصيبا وافرا من الجهد والعمل . ففى مجال التنمية الزراعية وضعت الخطة الأولى للتنمية فى حسبانها مراعاة ما يلى :

أولا : ان قطاع الزراعة هو عماد اقتصادنا القومى . تزدهر بازدهاره باقى القطاعات الاقتصادية الأخرى الأمر الذى يتبعه تحقيق أهداف تصديرية معينة .

ثانيا : ان مجابهة العديد من المشاكل وأهمها تزايد عدد السكان وازدياد الطلب المستمر على المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها ، يتطلب مزيدا من الجهد المتوازن فى استغلال الموارد القومية الزراعية أقصى استغلال ممكن مع مراعاة بعض النواحى الاجتماعية الأخرى مثل توسيع قاعدة الملكية الزراعية لصغار الزراع ومحاولة القضاء على البطالة الريفية لرفع انتاجية المشتغلين بالزراعة تحقيقا لمبادىء الكفاية والعدل .

والاستغلال الاقتصادى للموارد القومية الزراعية يتحقق من خلال التنمية الزراعية بشقيها الآتيين :

١ — التوسع الرأسى الزراعى برفع انتاجية الموارد الزراعية المستغلة حاليا .

٢ — التوسع الافقى الزراعى بزيادة المتاح من الموارد الزراعية

أولا : التوسع الرأسى الزراعى :

يعتبر التوسع الرأسى الزراعى شقا هاما من شقى التنمية الزراعية لزيادة الانتاج والدخل الزراعى فى أقصر وقت وبأقل تكلفة ممكنة . ويعنى التوسع الرأسى فى مجال الزراعة ، تحقيق أعلى قدر من الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد الانتاجية المتاحة ، وذلك عن طريق زيادة انتاجية الوحدة من هذه الموارد ، بالعمل على تحديد أنسب توليفة للعناصر الانتاجية المستخدمة بأقل تكاليف ، والى الحد الذى تتساوى فيه التكلفة الحدية للمورد مع ايراده الحدى .

والتوسع الرأسى فى قطاع الزراعة يعنى رفع الكفاءة الانتاجية لعناصر الانتاج المستخدمة ، ويتم ذلك عن طريق وضع وتنفيذ المشروعات المتعلقة بتحسين صفات التربة ، وبحوث المعدلات السمادية المثلى ، وتوفير التقاوى المنتقاه ، واستنباط الاصناف الجديدة من الحاصلات الزراعية المختلفة ، بالاضافة الى ميكنة الزراعة ، ومكافحة الافات والأمراض لتقليل الخسائر الناتجة عنها ، وتحسين وسائل الرى والصرف وخاصة المغطى منه ، مع النهوض بالثروة الحيوانية وتوفير الرعاية البيطرية لها ، ثم اتباع الاجراءات التنظيمية الكفيلة بزيادة الانتاج كتنظيم الاستغلال الزراعى اذ تعتبر مشكلة تفتت الحيازات للأراضى الزراعية أولى عقبات التوسع الرأسى الزراعى ، ذلك بالاضافة الى تطوير النظم الارشادية واتباع الاسلوب التعاونى .

ويتوقف مدى اسهام التوسع الرأسى فى زيادة الانتاج عند حدود تفرضها بعض الاعتبارات الاقتصادية الانتاجية — أهمها خضوع هذه الزيادة الرأسية لقانون تناقص الغلة بعد حدود معينة بغرض بقاء المستوى التكنولوجى للعملية الانتاجية والعلاقات الطبيعية والاقتصادية التى ترتبط بها عناصر الانتاج على ما هى عليه — وبالتالى يصبح هذا الاسلوب عاجزا عن الاسهام فى زيادة الانتاج الزراعى مما يتحتم معه اللجوء الى وسائل التوسع الافقى الزراعى .

ثانيا : التوسع الافقى الزراعى :

يمثل التوسع الافقى فى الزراعه ، الشق الثانى للتنمية الزراعية . واذا كانت الموارد الزراعية الحالية تقصر دون تحقيق المطالب المعيشية للأعداد المتزايدة من السكان ، فان الاهتمام بزيادة الرقعة الزراعية ضرورة تحتمها تلك المشكلة لايجاد صورة أحسن للموازنة بين السكان والارض . فضلا عما يحققه ذلك أيضا من حل لكثير من المشاكل الاجتماعية والمترتبة على المشكلة السكانية الارضية ، ومثال ذلك تضخم مشكلة البطالة فى الريف المصرى ، عن طريق توفر فرص العمل اللازمة لهؤلاء المتعطلين خاصة ونحن مازلنا بلدا يسوده طابع النشاط الزراعى ويحشد طاقاته للانطلاق فى مجال الصناعة .

والتوسع الأفقى فى الزراعة ، يتطلب التعرف على كافة الاحتمالات التى يمكن أن تزيد بها موارد الانتاج الزراعى سواء كانت الأرض - العمالة - رأس المال (فى صورة آلات ومعدات وأسمدة وبذور وحيوانات وخلافه ، أو فى صورة نقود) - ثم الادارة أو الجهاز التنظيمى لهذه العمليات المزرعية . بالاضافة الى دراسة احتمالات الزيادة الممكنة للموارد المائية .

وحيث أن عنصر الأرض عنصرا نادرا من عناصر الانتاج - فضلا عن أن امكانيات زيادته تتطلب مجهودا شاقا واستثمارات كبيرة - فان هذا البحث سيهتم أساسا بدراسة امكانيات زيادة هذا العنصر لتوسيع الرقعة الخضراء وزيادة الانتاج الزراعى باضافة المزيد من عنصر الأرض ، ما زال منفذا لحل كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . وتعتمد الزيادة الأفقية للموارد الأرضية على مشروعات وعمليات استصلاح الأراضى وتحويلها من مجرد عنصر انتاجى خامل الى عنصر انتاجى نشط يعطى مزيدا من الانتاج .

ويتناول هذا البحث ، بالدراسة والتحليل امكانية زيادة المعروض من الاراضى الزراعية الجديدة لتقدير المساحات المنزرعة فى الأجل الطويل . وعملية تقدير المساحات من الأراضى التى يمكن زراعتها فى السنوات القادمة حتى عام ١٩٨٠ ، وتستطلب تجنب آية تداخل فى حساب الأراضى المنزرعة حاليا ، والجارى استزراعها من الأراضى التى تم استصلاحها ، وتلك التى يجرى - ويستهدف - استصلاحها تمهيدا لاستزراعها وطبقا للبيانات المتوفرة سيتناول البحث النقاط التالية :

١ - حصر الأراضى المنزرعة فعلا حتى عام ١٩٦١/٦٠ ، وهى السنة الأولى لبداية تنفيذ برامج الخطة الخمسية الأولى . ويتضمن ذلك استعراض تطور المساحة المنزرعة منذ عام ١٩٠٧ حتى عام ١٩٦١ .

٢ - حصر الأراضى التى تم استصلاحها خلال الخطة الخمسية الأولى للتنمية (٦٠-١٩٦٥) ، موزعة على المناطق المختلفة طبقا لتقسيم الجمهورية الى :

(أ) داخل نطاق وادى النيل ويضم مناطق شرق الدلتا وشمال الدلتا وغرب الدلتا وجنوب الدلتا ومناطق مديرية التحرير ، والاخيرة هى الحواف الصحراوية للدلتا .